

المدقق في الجزائر بين إشكالية الالتزام الأخلاقي والمسؤولية المهنية

- دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في مجال المحاسبة والمالية في المؤسسات الجزائرية -

Auditor in Algeria between the problem of ethical commitment and professional responsibility

- A field study of a sample of professionals in the field of accounting and finance in Algerian institutions -

بن عزة محمد أمين*

زوهري جلييلة

جامعة طاهر مولاي بسعيدة - الجزائر

جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس - الجزائر

benazza98@yahoo.fr

Zouhri615@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/10/20

تاريخ القبول للنشر: 2021/09/09

تاريخ الاستلام: 2021/06/05

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية سلطنا الضوء على أهمية وضرورة التزام المدققين بمعايير السلوك الأخلاقي والمهني والامتثال لقواعد الأداء الميداني وهذا ما ينعكس على جودة ومصداقية التقارير النهائية. وبناء على نتائج الدراسة الاستبائية اتضح بأن مهنة التدقيق في الجزائر لا ترقى إلى التزام مزاوليها بمعايير وشروط المهنة المعمول بها وفق الأطر القانونية وذلك باستشهاد الجهات المتعاملة مع المدققين في الميدان (المؤسسات الاقتصادية والمالية، الضريبية...).

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق، المدقق، الالتزام الأخلاقي، المسؤولية المهنية، الرقابة الداخلية.

تصنيف JEL: M04، E42.

Abstract:

Through this research paper, we shed light on the importance and necessity of auditor's adherence to standards of ethical and professional behavior, and compliance with field performance rules, and this is reflected in the quality and reliability of the final reports. And based on the results of the survey, the questionnaire revealed that the auditing profession in Algeria does not live up to the commitment of its practitioners to the standards and conditions of the profession in force in accordance with the legal frameworks, by citing the parties dealing with auditors in the field (economic, financial, tax).

Keywords: Auditing standards, auditor, ethical commitment, professional responsibility, Internal Control.

Jel Classification Codes: M04، E42.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تزداد أهمية الرقابة كلما زادت ملامح الفساد الإداري والمالي وبوادر الغش والخيانة والاختلاس خاصة عند تضارب المصالح بين الأطراف المعدة للقوائم المالية (الإدارة) والأطراف المستخدمة لها، ومع افتقار المؤسسات للممارسات السليمة في الإشراف والمتابعة والتطبيق الصارم لمبادئ التسيير الإدارية والمحاسبية، سيكون من السهل التلاعب بالمعلومات والتغاضي عن أهم البيانات الدقيقة والمفصلة لحقيقة الأوضاع المالية والتدفقات النقدية والمخاطر التجارية المستقبلية، وهو الأمر الذي ينجر عنه مغالطات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة قد تعود بالكوارث على المؤسسة والأطراف المتعاملة معها، كالمستثمرين والمقرضين (البنوك) والمؤسسات الحكومية، وإدارة الضرائب، وغيرها من القطاعات المعنية، وفي هذه الحالة يبقى تجنيد الأجهزة والأنظمة والإجراءات الرقابية سواء من طرف المدققين على مستوياتهم الداخلية والخارجية للمؤسسات أو من جهات أخرى أمر ضروري لتعزيز الثقة والحكم على مدى عدالة وشفافية وكفاية وجودة المعلومة المالية بين الحقيقة الواقعية والصورة المجسدة في القوائم المالية، وهو الأمر الذي يستدعي من المدققين ضرورة التزامهم بمعايير السلوك الأخلاقي والمحافظة على السر المهني، والعمل على مواكبة وتنمية المعارف الخاصة بالتدقيق والمحاسبة والمالية وكذا المجالات المتعلقة بالإحصاء والإستراتيجيات..... وغيرها.

ومن جهة أخرى لابد على المدققين سواء الداخليين أو الخارجيين أن يحرصوا على إتقان المهام وتجسيد برامج العمل وتقسيم المهام بين أعضاء الفرق لجمع وتشخيص وتحليل الأدلة والبراهين والمعلومات الموثقة ومقارنتها بالحقيقة الميدانية (جرد المخازن، زيارة الفروع، تقييم نظام الرقابة الداخلي....)، وعلى ضوء ذلك يتجسد رأي المدقق في تقريره النهائي سواء بتحفظات أو غيرها، وهو المنتوج النهائي المنتظر من المدققين بعد إتمام المهام المنوطة بهم، ومن هذا المنطلق تندرج إشكالية البحث في: ما مدى جدية المدققين في إعداد تقاريرهم والتزامهم بمبادئ القيم الأخلاقية عند أداءهم لمهامهم بطريقة تزيد من مصداقية وجودة التقارير وحياد آرائهم؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم العمل إلى محاور أساسية تترتب كمايلي:

- ✓ الخصائص الشخصية للمدقق وانعكاسها على جودة التقارير.
- ✓ مسؤولية المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ مسؤولية المدقق لما بعد التقرير والإجابة على التوصيات.
- ✓ دراسة ميدانية للواقع المهني والأخلاقي للمدققين في الجزائر.

2. الخصائص الشخصية للمدقق وانعكاسها على جودة التقارير:

إن توفر ممارسين أكفاء لمهنة المحاسبة والتدقيق يستلزم تطبيق معايير أخلاقية، تؤثر بشكل خاص في إعداد القوائم المالية أو مراجعتها، وهو الأمر الذي ينعكس على مصالح الأطراف المستعملة لهذه الكشوف، ولهذا فإن الكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي والاستقلالية لهم أهمية بالغة كمواصفات مؤهلة لأصحابها ومعززة للثقة عند أداء مهامهم.

فنقص الخبرة وقلة العناية بالتأكد يصاحبهما مخاطر الوقوع في الأخطاء من طرف من يعد المعلومات المالية أو من متخذ القرار الذي يستخدمها، كما يعتبر عدم التأكد الذي يكتنف الوقائع المستقبلية التي قد تحدث على نحو لم يكن متوقعا عند إعداد المعلومات من أسباب المخاطر.

1.2. الكفاءة المهنية:

تنص جميع التشريعات الأجنبية على وجوب توافر قدر كاف من التأهيل العلمي والعملية لدى الأفراد القائمين بمزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق، كما اهتمت المنظمات المهنية بوضع الشروط والقواعد التي تكفل توافر الحماية العلمية والعملية لضمان أداء المهنة بأكبر قدر من الكفاءة.. (علي إبراهيم طلبة، 2000، صفحة 31)

ويعني التأهيل العلمي أن يكون لدى القائم بالمهمة درجة من المعرفة العلمية في مجال المحاسبة والمراجعة ويتم الحصول على هذا التأهيل من خلال الدراسة في المعاهد والكليات المتخصصة في تدريس تلك المواد بالإضافة إلى معارف أخرى، كعلم الإدارة والاقتصاد والسلوكية والإحصاء هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب استمرار الدراسة والتكوين والبحث لتحديث ما لديه من معلومات ومعرفة فنية عن أصول المحاسبة والمراجعة خاصة وأننا في عصر المعلوماتية والتطور السريع في مختلف المجالات.

أما بشأن التأهيل العملي فلا بد أن يحصل الراغب في مزاولة المهنة على خبرة عملية لمدة سنتين وذلك لمن يحمل درجة جامعية في المحاسبة وتقل الفترة بالنسبة لحملة المؤهلات الأعلى إلا أنها بأي حال من الأحوال لا يمكن أن تقل عن سنة وذلك تحت إشراف أحد المحاسبين القانونيين في مكاتب المحاسبة والمراجعة العامة.

2.2. السلوك الأخلاقي:

إن الالتزام بالسلوك الأخلاقي لا يقل أهمية عن الكفاءة المهنية، إذ لا بد من أداء الأعمال المحاسبية والمالية على الوجه الصحيح، لتحقيق مطلب السلامة في المعلومات، وضرورة توفر بعض السلوكيات المهنية والشخصية والأخلاقية كالمحافظة على السر المهني، الأمانة والموضوعية، مراعاة الحدود التنظيمية لتحديد الأتعاب المهنية، كل هذه الأمور وغيرها أصبحت من القواعد الإلزامية للمنظمة للمهنة وعلى الهيئات المشرفة أن تولي ذلك بالغ الأهمية على الأقل لتقليل الانحرافات وإن كان إلغاءها بصفة مطلقة أمر مستحيل وصعب المنال في الواقع العملي (مراجع غيث سليمان، 2008، صفحة 15).

3.2. الاستقلالية والتحيز:

بداية لا بد من أن نميز بين التحيز الخاص بالمحاسب من جانب القياس المحاسبي، ومن جهة أخرى هناك تحيز متعلق بجانب الاستقلالية الواجب توفرها في المدققين عند أداء مهامهم: فينقسم تحيز القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاثة أنواع:

✓ تحيز مصدره قواعد القياس؛

✓ تحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس؛

✓ تحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس وقواعد القياس التي يستخدمها، أي تحيز مشترك.

أما فيما يخص استقلالية المدقق، فيعتبر المراجع ممثل للمساهمين، وعمله موجه لصالحهم، بينما تمثل الحسابات التي يقوم بمراجعتها كفاءة الإدارة في أداء نشاطها (المصالح متعارضة). وبالتالي فهي تحتاج إلى رأي محايد من طرف خارجي عن صحة القوائم المالية (محمد مطر، 2008، صفحة 149).

وهنا يقصد بالاستقلال: عدم التحيز سواء في وضع برنامج المراجعة وتنفيذه، أو في جمع الأدلة وتقييمها وكذا في إعداد التقرير بشأنها.

3. مسؤولية المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله وعلى ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب، وتشير جل الدراسات إلى مسؤولية المراجع الثقيلة عن فحص مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية وفحص مدى سلامة تطبيقه الفعلي وفي حالة غياب ذلك يجب على المراجع أن يفترض أن مخاطر الرقابة كبيرة. وقد بين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين واجبات المدقق بشأن تقييم وتشخيص نظام الرقابة الداخلية وهي:

✓ الإطلاع على البيئة الرقابية وفهم الإجراءات: من خلال هذه الخطوة يحدد المدقق مكانة الرقابة الداخلية في المؤسسة ومخاطرها وذلك بالاعتماد على خبراته السابقة حول النظام أو بتقارير المراجعين السابقين، والاستعانة بالاستفسارات وخرائط التدفق، وقوائم الاستقصاء، أو إجراء مسح شامل لعملية إعداد المستندات. (الصباغ، 2000، صفحة 36)

✓ اختبار التطابق: يجب على المدقق أن يقوم باختبار الإجراءات النظرية في الواقع العملي على سبيل التجربة، كأن يختار المدقق عملية تم إنجازها، ويقوم بتتبع مسار الوثائق طبقا لقواعد نظام الرقابة الداخلية، وبذلك يتمكن المدقق من تأكيد أن الإجراءات المدونة تطبق فعلا وفقا لما ينص عليه النظام وما أوضحه الموظفون. (أحمد، 2008، الصفحات 98-99)

✓ إعداد تقييم مبدئي لنظام الرقابة الداخلي: يمكن للمدقق أن يعد تقييما مبدئيا لنظام الرقابة الداخلية فيقوم بإعداد ملخص حول الاجراءات التي يرى أن لها أهمية والتي من شأنها توسيع نطاق المهمة معتمدا في ذلك على تحديد نقاط القوة والضعف النظرية للنظام، وعندما يتضح للمراجع جوانب الضعف فإنه يحدد أنواع الأخطاء أو التلاعب المحتمل حدوثه نتيجة خلل معين في النظام، ويقدم التقييم المبدئي للنظام أساسا لتحديد اختبارات الالتزام. (milomeau، 2006، p. 29)

✓ إجراء اختبار الديمومة: تهدف الاختبارات لتحديد ما إذا كان الاختلال والأخطاء تحدث فعلا أم لا، ويتحقق المدقق من استمرارية تطبيق الاجراءات التي تتعلق بنقاط القوة بافتراض أنها تضمن قدر معقول من الثبات والحماية وتمنع أي انحراف (Belaiboud، 2005، p. 18).

✓ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلي: بعد القيام بمختلف الإجراءات اللازمة يتمكن المدقق من إعداد تقرير يتعلق بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلي أخذا بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف الحقيقية ثم يحدد مدى تأثيرها على صحة ومصداقية المعلومات المالية، بعد ذلك يقدم توصيات مفادها القيام بإجراءات تصحيحية للرفع من كفاءة النظام الداخلي للرقابة. (سليمان، 2009، صفحة 184).

✓ دور المدقق في تحديد المسؤوليات داخل المؤسسة: عندما يقوم المدقق بعملية الدراسة والتشخيص والتقييم سواء للأهداف العامة والإستراتيجية للمؤسسة أو للسياسات المالية والتقنية والبيئية والاجتماعية... إلخ.

فإنه بذلك يستهدف التحقق من سلامة وملائمة عملية اتخاذ القرارات في حد ذاتها وليس النتائج المتحصل عليها من هذه القرارات. ويعني ذلك التأكد من أن هذه القرارات قد اتخذت في الوقت المناسب وقد أدت إلى النتائج المرجوة، وأنه لم تتخذ هذه القرارات بصفة متسرعة أو عشوائية دون أن تستند إلى تحليل وتقييم سليم. (Obert & mairresse، 2009، p. 534)

فعندما يقوم المدقق بعملية الفحص الخاصة بطرق ووسائل التشغيل، فعليه أن يدرس أولا كيف تم تخطيط الإنتاج وإعداد برامج العمل وما هي الإجراءات الرقابية المعتمدة، كما يتوجب عليه القيام بزيارات ميدانية للورشات والمخازن وأقسام الصيانة وفحص تصميمات المنتج ومناقشة المسؤولين وحتى العاملين في هذا الصدد، أي كل ما يتعلق بعملية الإنتاج حتى

يتمكن من إجراء المقارنة بين تكاليف الإنتاج وتواريخ التسليم وغير ذلك من المعلومات التي تم الحصول عليها من المشروعات المماثلة. وفي هذا المجال سوف يهتم المدقق بعدد من الجوانب التي تؤثر على الإنتاج ومن أهمها: عملية التمويل (الاختيار الأمثل للموردين من حيث نوعية المواد الأولية، السعر، أجال التسليم، طريقة الدفع، نوع العملة...)، الحجم الأدنى للمخزون مع التصميم المناسب لهذه المخازن، هذا بالإضافة إلى ضمان وجود تخطيط دقيق يضمن تدفق الإنتاج بصفة متسلسلة دون حدوث اختناقات تعطل سير العمل، وهكذا الحال بالنسبة لتدقيق نواحي النشاط الأخرى.

4. مسؤولية المدقق لما بعد التقرير والإجابة على التوصيات:

بعد عملية تحرير التوصيات من طرف المدققين يتم عرضها على الأشخاص الذين كانوا محل الفحص وهذا في الاجتماع النهائي الخاص بغلق ملف المهمة، في حالة ما إذا كان هناك تعليق من طرف المعني حول ما جاء في التقرير يتم فتح المجال للنقاش، ويبقى التقدير للجنة التدقيق فيما إذا كانت ستأخذ هذا التعليق والتوضيح بعين الاعتبار أولا.

بعد هذا الاجتماع يتم إعداد التقرير بصفة نهائية، ويصبح المدقق عليه مطالب بالإجابات الرسمية وذلك بعدما أدمجت الملاحظات والتعديلات التي تم مناقشتها، وعادة الإجابة على التوصيات تكون بطريقتين: (interne: 1995، pp. 134-135)

✓ عند الأنجلوساكسون: الإجابة تدون من خلال الاجتماع النهائي الخاص بغلق المهمة، ومن ثم يتم إعداد نص نهائي يشمل التقرير مع الإجابات.

✓ عند الفرنسيين: وبصفة تقليدية تتم المناقشة الشفوية من خلال الاجتماع وكل طرف يشرح وجهة نظره، المدقق يذكر سبب تدوين التوصيات والمدقق عليه يبرر الموقف ويدعم الإجابة على التوصيات الموجهة، في حين تبقى الإجابة الكتابية والرسمية بعد مهلة زمنية تمنح للمدقق عليه (من 8 أيام حتى 3 أسابيع)، في هذه الحالة تصل الإجابة الكتابية نوعا ما متأخرة إلى قسم التدقيق أين يتم دمج هذه الأخيرة مع التقرير بشكل واضح أي كل إجابة تابعة للتوصية الخاصة بها. الإجابة على التوصيات يجب أن تحترم ثلاثة مبادئ أساسية: (Renard: 2008، pp. 295-296)

- المبدأ الأول: يجب أن تكون ردة فعل المدقق عليه واضحة فيما يخص محتوى التقرير:
 - سواء تقبل كافة التوصيات بمجملها دون أي اعتراض، وهو ما يجب أن يكون عليه خاصة بعد المناقشة التي تمت في الاجتماع الخاص بغلق التقرير؛
 - أو في حالة الموافقة على جزء من محتوى التقرير والاعتراض على بعض النقاط؛
 - أو تم الاعتراض وعدم الموافقة بصفة مطلقة وهذا يكون في مواقف استثنائية وناذرة، لكن اهتمام المدققين يجب أن يسلط على مثل هذه الحالة، لأنه في بعض الأحيان الرفض لا يكون سببه عدم قبول أو الاقتناع بنتائج التقرير وإنما لعدم تكيف الحلول المقترحة، ولهذا السبب يستوجب على مسؤول قسم التدقيق أو رئيس المهمة أن يكون على دراية كافية وخبرة ومعرفة أكثر بمحيط وبيئة المؤسسة الداخلية والخارجية من أجل اقتراح حلول تتناسب أكثر مع إمكانيات المؤسسة المالية والبشرية، التقنية، التكنولوجية.
- المبدأ الثاني: نموذج الإجابة الذي يعد من طرف المدقق عليه يجب أن يكون على شكل "مخطط عمل" أو برنامج يوضح فيه كيفية تنفيذ التوصيات على أرض الواقع مع تحديد الوقت اللازم لذلك، وحتى يكون مخطط العمل مقبول سواء من طرف المدقق أو الإدارة يجب أن يكون:
 - كاملا: بمعنى يحدد فيه من يقوم بماذا، متى وكيف.

- شامل: أي ليس محدودا لحالة اختبار أو ما شابه.

- دائم: أي وضع الإجراءات التي تمنع إعادة حدوث المشكل في المستقبل.

- الرقابة: يتوفر على معايير ومقاييس رقابية.

هذه المرحلة جد مهمة حيث يتم فيها دمج التدقيق في الإطار العملي وهذا ما يسمح لنا بالانتقال من الجانب النظري إلى

الجانب العملي كما يمكننا من تقييم الجهد المبذول من قبل المدقق من خلال التوصيات والنتائج التي توصل إليها.

• المبدأ الثالث: إذا ما تم قبول جزء من التوصيات أو رفضها نهائيا، في مثل هذه حالة يجب أن تحمل إجابة المدقق عليه شروحات وتبريرات للموقف بصفة عاجلة ومقنعة بمعنى يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط:

- يجب أن لا تبني على معلومات تاريخية أي لا يجوز الاستعانة بمواقف ماضية من أجل تبرير أخطاء الحاضر أي كيف ولماذا؟ وصلنا إلى هنا.

- يجب طرح حلول واقتراحات بديلة ممكنة وموضوعية. باعتبار أن التوصيات المدونة في التقرير ما هي إلا مجموعة بدائل يتم مناقشتها من أجل اختيار أمثلها.

5. دراسة ميدانية للواقع المهني والأخلاقي للمدققين في الجزائر:

1.5. إصلاحات مهنة التدقيق في الجزائر: في إطار مواءمة الممارسات ومطابقتها للمعايير الدولية في مجال المراجعة التي تركزها المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، تم اعتماد سبعة معايير للمراجعة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة بهدف تكييفها مع السياق الجزائري، والأعمال ذات الصلة هي في طور الإتمام وتشمل أساسا عملية إعداد معايير المراجعة الآتية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010)

• المعيار 200: الأهداف والمبادئ العامة في مجال مراجعة البيانات المالية؛

• المعيار 210: أجل مهمة المراجعة؛

• المعيار 240: مسؤولية المراجع عند الأخذ بعين الاعتبار الغش في مراجعة البيانات المالية؛

• المعيار 250: الأخذ في الحسبان النصوص التشريعية والتنظيمية في مراجعة البيانات المالية؛

• المعيار 300: التخطيط لمهمة مراجعة البيانات المالية؛

• المعيار 315: المعرفة بالكيان ومحيطه وتقييم خطر حدوث اختلالات كبيرة؛

• المعيار 580: تصريح الإدارة.

إن معايير المراجعة الجزائرية المستوحاة من المعايير الدولية ذات الصلة، تسمح في الوقت نفسه بالتسهيل كما تضمن

للمراجع الجزائري ممارسة مهمته التي تبدأ من التوجيه لتنتهي بإعداد تقرير المراجعة.

سبق صدور القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي ردود فعل وأراء متباينة من

قبل أصحاب المهنة (المحاسبة والتدقيق) تراوحت بين مؤيد للإصلاح المحاسبي في الجزائر ومعارض لها لأسباب مختلفة، منها

ما هو مرتبط بعلاقة المهنيين بالإدارة (وزارة المالية) باعتبارها الوصي على مهنتي المحاسبة والمراجعة في الجزائر، ومنها ما هو

مرتبط بعلاقة المهنيين ببعضهم البعض، ومنها ما هو مرتبط بالمستفيدين من خدماتهم (المؤسسات الاقتصادية).

فيعارض الكثير من أصحاب المهنة وبشدة عزم الإدارة الوصية على تمرير المشروع القاضي بفتح مجال العمل أمام مكاتب الخبراء والمحاسبة الأجنبية، بهدف تلبية متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو الأمر الذي يحد من مصالح بعض أصحاب المهنة المحليين.

كما تشهد علاقة المهنيين بعضهم ببعض توترا حادا بسبب الصراعات الناتجة بين أصحاب المصالح، خاصة في الفترة التي تشكلت فيها المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات التي تزامنت مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نتج عنه استقلالية المؤسسات، وفتح أمام المهنة مجالا واسعا للأعمال من خلال التقييم والتطهير المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار أصبح اهتمام أصحاب المهنة منصبا حول السعي في الحصول على مقعد في مجلس المنظمة الذي بات انتخاب أعضائه رهن الحسابات وضغط جماعات المصالح.

ومن الأسباب الرئيسية التي ولدت هذه الصراعات، هو احتكار مجموعة من المهنيين لأهم الأعمال المحاسبية التي يصفها عادة أصحاب المهنة بالجنات المحاسبية المتمثلة في: (Benyekhlef، 2010، p. 25)

- محافظة الحسابات للمؤسسة الوطنية الإستراتيجية كسونطراك وفروعها، الخطوط الجوية الجزائرية، الشركة الوطنية للغاز والكهرباء...إلخ.
- محافظة الحسابات للمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين.
- محافظة الحسابات للشركات الأجنبية بمختلف قطاعاتها.

رغم الإصلاحات الهيكلية التي أدخلها القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، إلا أن المهنة المحاسبية بقيت بعيدة عن وظيفة إصدار المعايير التي احتفظت بها وزارة المالية لنفسها باعتبارها الهيئة الوصية لتنظيم المحاسبة في الجزائر، واقتصر دور المنظمة في تقديم الاستشارة والمساهمة في التكوين، نظرا لتسابق أعضاء المنظمة نحو الأنشطة ذات المردود المالي وإهمال المجال الخاص بتطوير وتفعيل المهنة.

2.5 إسهامات المشرع الجزائري في تحديد المسؤولية القانونية للمدقق: تتمخض عن المهام المنوطة بمزاوولي مهنة المحاسبة كمحافظي الحسابات ومسؤوليات ثقيلة قد تصل إلى حد سلب الحرية، فقد خص المشرع الجزائري مسؤولية محافظي الحسابات بإهتمام كبير، وأشار القانون إلى المسؤولية الانضباطية للمدقق عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية، وتمتد المسؤولية التأديبية حتى بعد استقلالهم من مهامهم عن كل خطأ تأديبي ويعاقب عليه حسب درجة الخطأ تصاعديا بالإنداز أو التوبيخ أو توقيف النشاط لمدة أقصاها ستة أشهر أو الشطب من الجدول كأقصى عقوبة تأديبية كما ورد في المادة رقم 5 من المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 يناير سنة 2013 الذي يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها وحسب المادة 2 من نفس المرسوم فإنه يعتبر خطأ مهني يعرض لعقوبة تأديبية كل تقصير في احترام قواعد الواجبات المهنية والأخلاقية، وكل إهمال صادر عن المدقق سواء ارتكب الخطأ من شخص طبيعي أو شركة مسجلة في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، كما تعرض هذه الأخطاء المهنية أمام لجنة الانضباط والتحكيم للمجلس الوطني للمحاسبة، وقد يساءل محافظ الحسابات مدنيا عن كل ضرر سببه سواء للشركة أو الشركاء أو الغير ويلزم بالتعويض، ويبقى محافظ الحسابات محاط بمسؤولية غليظة تلك المتعلقة بالمسؤولية الجزائية، وذلك إذا قام بأفعال يجرمها القانون كفاعل أصلي أو كشريك

وقد أعطت القوانين المنظمة لمهنة المدققين الحق في الطعن في العقوبات التأديبية والتي بإمكانها أن تؤثر في المسار المهني للمدقق (المرسوم التنفيذي رقم 10-13، المؤرخ في 13 يناير 2013).

3.5 تقديم وتحليل نتائج الدراسة الإستطلاعية: إن موضوع دراستنا يتطلب منا إجراء دراسة استبائية نستكشف من خلالها مدى التزام المدققين بالمعايير المهنية والأخلاقية والمحافظة على السلوك السوي والسر المهني عند مزاولة مهامهم، ولذا قمنا بتوزيع استبيان على العينة المستهدفة، والتي كانت موجهة للمهنيين في مجال المحاسبة والمالية بتعدد القطاعات التي ينتمون إليها (قطاع عام، قطاع خاص، قطاع حر)، وتعدد المجالات للمؤسسات العاملين بها (مؤسسات اقتصادية، مؤسسات مصرفية، مراكز الضرائب، محافظي الحسابات والمكاتب الاستشارية للخبرات المالية والمحاسبية والتسييرية)، ولقد تم اختيارنا لهذه العينة بصفة عشوائية بالشكل الذي يتناسب مع موضوع البحث.

✓ **حدود الدراسة:** اقتصر أفراد العينة المعتمدة في هذه الدراسة على كل المؤسسات والبنوك ومراكز الضرائب ومكاتب محافظي الحسابات المتواجدة أغلبها في منطقة الغرب الوطني (سيدي بلعباس، تلمسان، معسكر، عين تموشنت، الجزائر العاصمة...)، واستغرقت هذه الدراسة 7 أشهر، ابتداء من شهر ديسمبر 2017 إلى غاية نهاية شهر جوان من سنة 2018.

وقد تم توزيع الإستمارات على النحو التالي:

- 137 استمارة وزعت على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛
- 48 استمارة وزعت على مستوى المؤسسات البنكية؛
- 33 استمارة وزعت على مستوى مراكز الضرائب؛
- 42 استمارة وزعت على مستوى مكاتب محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين.

بعد عملية التسليم تم استرجاع 214 استمارة فقط، وبعد عملية الفرز والتفحص للاستمارات المجمعة تقرر الإبقاء على 196 استمارة فقط من المجموع المستلم وهذا بعد أن استبعدنا 18 استمارة، وقد تمت معالجة النتائج بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS 19 بالإضافة إلى الملاحظات التي تم تدوينها عند قيامنا بمقابلات شخصية لبعض المهنيين.

وعند تحليلنا لنتائج فقرات الاستبيان تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك اعتمادا على التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وبما أننا اعتمدنا على الإجابات المحددة في خيارين "نعم" = 1 و "لا" = 2، فقد تم تحديد مستوى القبول للمتوسطات الحسابية على النحو التالي:

- أقل من 1.5: مستوى قبول مرتفع.

- من 1.5 إلى 3: مستوى قبول منخفض.

✓ **اختبار ثبات وصدق أسئلة الاستبيان:** لقد تم التحقق من صدق الأداة من خلال حساب معامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، حيث يقيس هذا الأخير ثبات أداة الدراسة ودرجة التجانس والانسجام، بحيث إذا تكررت الدراسة مرة أخرى في نفس الظروف التي أجريت فيها الدراسة الحالية أوفي ظروف مشابهة، فإننا سنحصل على نفس النتائج، ولقد تم توضيح قيمة معامل الثبات ومعامل الصدق لأداة الدراسة والجدول التالي يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة وقيمة معامل الصدق.

الجدول رقم (1): معامل ثبات وصدق الدراسة.

معامل الصدق	معامل الثبات كرومباخ ألفا	عدد العبارات
0.903	0.816	16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أن قيمة معامل الثبات ألفا للاستجابة الكلية لمحاو الدراسة كان موجبا وأكبر من الحد الأدنى المقبول بنسبة 0.816 وهي تفوق 80 % أي بمعدل 81.6 %، وهي نسبة جيدة مما يدل على الانسجام الداخلي للأسئلة وهذا يعني توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات وعليه فإنه من الممكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمع البحث.

الجدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمختلف فقرات الاستبيان بالنسبة لعينة " المؤسسات الاقتصادية ".

مستوى القبول	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
مرتفع	8	0.502	1.49	هل تعتقدون أن الإطار القانوني لمهنة التدقيق الحالي يضمن مصداقية أكثر للمهنة ؟
مرتفع	2	0.254	1.07	هل يلتزم المدققون بمعايير تقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات محل التدقيق؟
مرتفع	7	0.474	1.34	هل يلتزم المدققون بمعايير العمل الميداني ؟
مرتفع	3	0.306	1.10	هل يؤثر (حجم المؤسسة وتاريخ نشوءها، أو نوعية القطاع الذي تنتمي إليه، أو موقفها التنافسي) على درجة الإفصاح وإستقلالية المدقق ؟
مرتفع	1	0.201	1.02	هل يلتزم المدققون بأخلاقيات المهنة والمحافظة على السريّة؟
مرتفع	4	0.364	1.16	هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلا) تمثل وثيقة ضرورية تعزز من نفعية وقيمة القوائم المالية ؟
مرتفع	5	0.465	1.31	هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لإتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟
منخفض	9	0.419	1.55	هل تعكس تقارير المدققين درجة الكفاءة والتأهيل المهنيين لهم؟
مرتفع	6	0.474	1.34	هل تعتقدون بأن المدققين الحاليين يتمتعون بإستقلالية حقيقية أم ظاهرية أكثر؟
مرتفع	—	0.314	1.244	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (1.02-1.55) وهذا ما يدل على ارتفاع مستوى القبول لمعظم فقرات الاستبيان باستثناء الفقرة 08 والمتعلقة بمدى انعكاس تقارير المدققين لدرجة الكفاءة والتأهيل المهنيين لهم بمتوسط حسابي قدر ب1.55 وانحراف معياري بلغ 0.419.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ بأن هذه العينة تؤكد على التزام المدققين بمعايير العمل الميداني والالتزام بالسر المهني مع العلم أن المدققين المعنيين في هذا الاستجواب جمع بين المدققين الداخليين والخارجيين.

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمختلف فقرات الاستبيان بالنسبة لعينة "محافظي الحسابات".

مستوى القبول	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
مرتفع	3	0.338	1.13	هل تعتقدون أن الإطار القانوني لمهنة التدقيق الحالي يضمن مصداقية أكثر للمهنة ؟
مرتفع	4	0.482	1.33	هل يلتزم المدققون بمعايير تقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات محل التدقيق؟
مرتفع	5	0.495	1.38	هل يلتزم المدققون بمعايير العمل الميداني ؟
مرتفع	4	0.482	1.33	هل يؤثر (حجم المؤسسة وتاريخ نشوءها، أو نوعية القطاع الذي تنتمي إليه، أو موقفها التنافسي) على درجة الإفصاح وإستقلالية المدقق ؟
منخفض	7	0.495	1.63	هل يلتزم المدققون بأخلاقيات المهنة والمحافظة على السر المهني؟
مرتفع	5	0.495	1.38	هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلا) تمثل وثيقة ضرورية تعزز من نفعية وقيمة القوائم المالية ؟
مرتفع	6	0.504	1.42	هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لإتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟
مرتفع	2	0.227	1.09	هل تعكس تقارير المدققين درجة الكفاءة والتأهيل المهنيين لهم؟
مرتفع	1	0.211	1.04	هل تعتقدون بأن المدققين الحاليين يتمتعون بإستقلالية حقيقية أم ظاهرية أكثر؟
مرتفع	—	0.487	1.39	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يظهر من خلال معطيات الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعينة محافظي الحسابات تراوحت ما بين 1.04 كأدنى قيمة بانحراف معياري بلغ 0.211 وبلغت أعلى قيمة 1.67 بانحراف معياري بلغ 0.482 ، وهذا يدل على انحياز هذه العينة لمستوى قبول مرتفع فيما يخص أغلبية الفقرات.

ومن وجهة نظر محافظي الحسابات فهم يؤكدون على الدور الذي يلعبه المدققون في دعم مصداقية وعدالة القوائم المالية، ودرجة المسؤولية التي يتحملها هذا الأخير وهو ما يتطلب من ممارسي هذه المهنة الالتزام بالسلوك الأخلاقي الملاء وتنظيم العمل والحرص على دراسة وتحليل أكبر قدر ممكن من الأدلة والبراهين وجمع المعلومات من مختلف مصادرها، كما

يتوجب على المدققين تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات فهذه المرحلة تعتبر خطوة جد مهمة من خلالها يمكن أن تنقلب موازين وآراء المدققين، كما لاحظنا من خلال مقابلاتنا الشخصية مع أغلبية محافظي الحسابات تأكيدهم على أن مستوى الثقة بمحافظي الحسابات يزيد من درجة اعتماد متخذي القرار سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها على تقارير المدققين وآراءهم كمرجع أساسي واستشاري، مع العلم أن محافظي الحسابات في زمن مضى كان لهم وزنهم وقيمتهم في هذا المجال، لكن للأسف هذه المهنة بدأت تفقد مصداقيتها في الآونة الأخيرة بسبب عدم احترام أخلاقيات ومبادئ المهنة من مزاوليها.

الجدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمختلف فقرات الاستبيان بالنسبة لعينة "المؤسسات البنكية".

مستوى القبول	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
مرتفع	3	0.430	1.23	هل تعتقدون أن الإطار القانوني لمهنة التدقيق الحالي يضمن مصداقية أكثر للمهنة ؟
منخفض	6	0.510	1.54	هل يلتزم المدققون بمعايير تقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات محل التدقيق؟
مرتفع	3	0.430	1.23	هل يلتزم المدققون بمعايير العمل الميداني ؟
مرتفع	4	0.504	1.42	هل يؤثر (حجم المؤسسة وتاريخ نشوءها، أو نوعية القطاع الذي تنتمي إليه، أو موقفها التنافسي) على درجة الإفصاح وإستقلالية المدقق ؟
منخفض	9	0.402	1.81	هل يلتزم المدققون بأخلاقيات المهنة والمحافظة على السر المهني؟
منخفض	7	0.485	1.65	هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلا) تمثل وثيقة ضرورية تعزز من نفعية وقيمة القوائم المالية ؟
منخفض	8	0.430	1.77	هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لإتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟
مرتفع	2	0.320	1.12	هل تعكس تقارير المدققين درجة الكفاءة والتأهيل المهنيين لهم؟
مرتفع	1	0.365	1.02	هل تعتقدون بأن المدققين الحاليين يتمتعون بإستقلالية حقيقية أم ظاهرية أكثر؟
منخفض	_____	0.472	1.63	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسب المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين 1.02 بالنسبة للعبارة التاسعة بانحراف معياري قدره 0.365 أي أن هذه العبارة حظيت بأكبر نسبة قبول من طرف العينة وأعلى نسبة تمثلت في العبارة 5 بمتوسط حسابي بلغ 1.81 وانحراف معياري قدره 0.402 أي أن هذه العبارة حظيت بأدنى نسبة قبول، وفي أغلب الإجابات كانت نسبة الرفض أكبر من نسب القبول كما يوضح المتوسط العام 1.63. ومن تم فإن المتطلع لنتائج هذا الجدول يدرك ميول هذه الشريحة وموافقة أغليبتها على تدني مستوى العمل عند محافظي الحسابات بصفة غالبية فبدلا من أن تكون هذه الشريحة مدعمة ومحايده في إبداء آراءها حول عدالة ومصداقية المركز المالي للمؤسسات، أصبح انحياز هذا الأخير في أغلب

الأحيان للمؤسسات الاقتصادية، وهو ما ينقص من قيمة الاعتماد على تقارير المدققين عند اتخاذ قرارات التمويل أو منح القروض من طرف البنوك.

الجدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمختلف فقرات الاستبيان بالنسبة لعينة إدارة الضرائب

مستوى القبول	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
مرتفع	2	0.346	1.13	هل تعتقدون أن الإطار القانوني لمهنة التدقيق الحالي يضمن مصداقية أكثر للمهنة ؟
منخفض	7	0.430	1.77	هل يلتزم المدققون بمعايير تقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات محل التدقيق؟
مرتفع	1	0.254	1.07	هل يلتزم المدققون بمعايير العمل الميداني ؟
مرتفع	5	0.490	1.37	هل يؤثر (حجم المؤسسة وتاريخ نشوءها، أو نوعية القطاع الذي تنتمي إليه، أو موقفها التنافسي) على درجة الإفصاح وإستقلالية المدقق ؟
منخفض	8	0.379	1.83	هل يلتزم المدققون بأخلاقيات المهنة والمحافظة على السر المهني؟
منخفض	9	0.305	1.90	هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلا) تمثل وثيقة ضرورية تعزز من نفعية وقيمة القوائم المالية ؟
منخفض	6	0.507	1.53	هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لإتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟
مرتفع	3	0.342	1.14	هل تعكس تقارير المدققين درجة الكفاءة والتأهيل المهنيين لهم؟
مرتفع	4	0.379	1.17	هل تعتقدون بأن المدققين الحاليين يتمتعون بإستقلالية حقيقية أم ظاهرية أكثر؟
منخفض	___	0.475	1.63	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

تباينت المتوسطات الحسابية بين فقرات الاستبيان فيما يخص هذه الشريحة الممثلة في عمال الضرائب، لكن في مجمل الإجابات نلاحظ انخفاض مستوى القبول بأعلى نسبة للمتوسط الحسابي بلغت 1.90 في الفقرة السادسة وانحراف معياري بلغ 0.305 والتي تؤكد على عدم التزام تقارير المدققين على درجة كافية من الإفصاح في حين يرتفع مستوى القبول بمتوسط حسابي وانحراف معياري بلغا على التوالي 1.07، 0.257 في الفقرة الثالثة والمتعلقة بالالتزام المدققين بشروط العمل الميداني (من حيث الشكل)، ما عدا ذلك يبقى مضمون هذه الوثائق بين الصحة وعدمها.

ومن ناحية أخرى تتفق العينة مع رأي عمال البنوك وحتى محافظي الحسابات على أهمية وقيمة المدققين في دعم مصداقية المعلومة المالية المعدة من طرف المؤسسات، لكن للأسف انعدام المصداقية في الشخص القائم بهذه المهنة وعدم امتثاله بأخلاق وسلوكيات المهنة، يجعل من عمل هذا الأخير مكتملا وليس أساسيا في اتخاذ أي قرار.

6. خاتمة:

إن حرص المؤسسات على تطبيق معايير التدقيق الممتهنة من طرف المتخصصين والمؤهلين والمبينة على المنهجية العلمية والمعتمدة بالدرجة الأولى على عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، سيمكن هذه المؤسسات من تجنب أي اختلالات أو هفوات مالية ومحاسبية قد تؤدي إلى إعداد قوائم مالية مشكوك فيها، وهو ما سيدعم عملية اتخاذ القرار وفقاً لمعلومات مصادق عليها وموثوقة من طرف المدققين.

1.6. نتائج الدراسة:

إن ضعف مصداقية المدققين ومحافظي الحسابات في تأكيدهم لشفافية وكفاية الإفصاح والإبلاغ المالي للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات، تعود أسبابها للعديد من المشاكل التي قد يواجهها أغلب المدققين أثناء أداءهم لمهامهم والتي تنتج أساساً عن الضغوط المتصلة بعلاقتهم مع الحكومة ومع عملاءهم.

فمن جهة نجد المدقق معرضاً إلى عقوبات تصل إلى درجة حرمانه من ممارسة المهنة عندما يخالف أحكام القوانين والأنظمة التي تنظم عمله، ومن جهة ثانية فإنه قد يتعرض إلى فقدان عمله إذا لم يشبع رغبات عملائه.

ومع أن المدققين قلما يخالفون أحكام القوانين، فإنهم وعلى مدى تاريخ المهنة الطويل نسبياً قد أوجدوا طريقة للتعامل مع هاتين الحالتين، فالمدقق الجزائري قد يلجأ إلى استخدام بعض الإجراءات المحاسبية ذات الطبيعة المرنة بالشكل الذي يكفل مراعاة القوانين ورغبات العملاء على حد سواء،

ومن هذا المنطلق بدأت الأدوار الاجتماعية للمدققين تتدنى، وبات أصحاب المؤسسات يعتقدون أن أهمية المدقق تأتي من قدرته على تخفيض مبلغ الضريبة التي سيتم دفعها حتى تولد لهم الشعور بأن هذه هي الوظيفة الأساسية للمدققين وهو ما زاد من ضعف مصداقية المدققين في تأكيدهم لشفافية وكفاية الإفصاح والإبلاغ المالي للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات.

2.6. المقترحات:

إن درجة حساسية كل من مهنة المحاسبة والتدقيق وارتباط هذا النوع من المهن بالسمات الشخصية لأصحابها يستدعي ضرورة التركيز على الأخلاقيات والضوابط الشرعية الواجب أن يتصف بها كل فرد مقبل على مزاولتها، ولهذا فإن الامتثال لمعايير التدقيق أمر ضروري للمحافظة على مصداقية المهنة.

ضرورة الارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق وإيجاد نقطة تلاقي تضمن المواكبة الدائمة للتغيرات في الاقتصاديات المحلية والعالمية ومن بين أهم مقوماتها وأكثرها تأثيراً في أداء وكفاءة المهنة (الإطار الفكري، المعايير المحاسبية والرقابية، قواعد سلوك وآداب المهنة، التعليم المحاسبي) والتي ينبغي أن تعمل بشكل متفاعل ومتربط من أجل رفع أداء وكفاءة المحاسبين والمدققين وبالتالي تقديم للمستثمرين معلومات تكون أكثر وضوحاً وعلى درجة عالية من الشفافية تقودهم إلى اتخاذ قرارات رشيدة.

7. قائمة المراجع:

1. أحمد عبد المولى الصباغ. (2000). دراسات في المراجعة. القاهرة: دار الهاني للطباعة.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (29 06، 2010). قنون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 42.
3. المرسوم التنفيذي رقم 10-13. (المؤرخ في 13 يناير 2013). يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.
4. زناقي سليمان. (2009). دور الأنظمة والإجراءات في اتخاذ القرار التسويقي. جامعة تلمسان: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير.
5. سامي حسن علي، محمد محمود عبد المجيد، وفاء يوسف أحمد. (2008). أصول المراجعة مدخل متكامل. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس.
6. فرح عبد الرحمان بومطاري مراجع غيث سليمان. (2008). خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية. مؤتمر دولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية، (صفحة 15). ليبيا.
7. محمد توفيق محمد علي إبراهيم طلبة. (2000). المراجعة والرقابة المالية. القاهرة: مطبعة جامعة عين الشمس.
8. موسى السويطي محمد مطر. (2008). التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية. عمان: دار وائل للنشر.
9. Benyekhlef, A. (2010). le système comptable Algerien étude coopérative avec les pays de l'Europe de l'est et les organismes de normalisation comptable internationale. Revue de chercheur n 08 .
10. Interne, i. d. (1995). la conduite d'une mission d'audit interne. paris: dunod.
11. Milomeau, H. (2006). réussir l'audit des processus. france: Afnor.
12. Mokhtar Belaiboud .(2005) .Pratique de l'audit .Alger: Berti édition.
13. Renard, J. (2008). théorie et pratique de l'audit interne. paris: édition d'organisation.
14. Rober Obert و Marie pierre mairesse .(2009) .Comptabilité et audit .Paris: Dunod.